

Distr.: General
16 November 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البنود ١٩ (ب) و (ج) و (د) و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة:

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول
الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)
واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية

الحد من مخاطر الكوارث

حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة
الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتشيكيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الذي أذنت بإصداره بمناسبة الاجتماع الخاص للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي بشأن "آثار الأعاصير الأخيرة: لتكن خطة عام ٢٠٣٠ مراعية للمخاطر قادرة
على الصمود في وجهها" الذي عُقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر المرفق). وأود أن أعرب
عن خالص امتناني لكم ولنائب الأمين العام على مشاركتها في هذا الاجتماع الهام. فحضورها والتزامكم
القوي بمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة أسهما بقدر لا يُستهان به في نجاحه.

وقد أتاح الاجتماع الخاص فرصة للوقوف على المبادرات القائمة والجهود التي تُبذل ابتغاء
مساعدة البلدان والأقاليم المتضررة من الأعاصير واستكشاف سبل فعالة لمساعدتها في الحد من مخاطر
الكوارث وتعزيز قدرتها على الصمود. وخلال الاجتماع، وُجّهت الجماعة الكاريبية نداء قويا من أجل



التعجيل بالحصول على التمويل، بما في ذلك لأغراض التكيف مع تغير المناخ، ومن أجل المشاركة في مؤتمر المناخ الرفيع المستوى المقبل الذي سيعقد في نيويورك بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لمساعدة المنطقة في الحصول على الدعم الذي تلمس الحاجة إليه. وثمن الاجتماع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي المتعلقة بتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وكذلك تقدير الأضرار والخسائر الذي تجريه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقييم حجم الضرر ونطاقه وتوجيه الاستجابة الدولية إليه

وشددت المناقشات على أن البلدان التي يزداد احتمال تأثرها بتغير المناخ ويشهد ضعفها إزاءه، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتضرر من الأعاصير على نحو غير متناسب. ودعت الدول المتضررة، ومعظمها من الدول المتوسطة الدخل، إلى زيادة تمكينها من التمويل الميسر، بما في ذلك من خلال تغيير المعايير من أجل تضمينها مفهوم الضعف. واقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرة لمبادلة الديون في سياق التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بهدف التصدي لعبء ديون الدول المتضررة وإعادة توجيه مواردها لبناء قدرتها على الصمود.

وتناولت إحدى أقوى الرسائل التي وجهت خلال الاجتماع ضرورة التصدي العاجل لتغير المناخ وضرورة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ واتفاق باريس لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المراعية للمخاطر والقدرة على الصمود في وجهها. وتُعدّ آمال كبيرة بأن تتناول الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في بون، مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأبّين في البيان الرئاسي الإجراءات الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل اللازمة لمساعدة البلدان المتضررة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ المراعية للمخاطر والقدرة على الصمود في وجهها. وإننا ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون والاتساق من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان في اعتماد نهجٍ مراعي للمخاطر فيما يتعلق بالإنعاش والتعمير بعد الكوارث.

وأرجو ممتنة أن تفضلوا بتعميم البيان الرئاسي المرفق باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٩ (ب) و (ج) و (د) و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال.

ويعوّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على دعمكم من أجل تنفيذ التوصيات الهامة الضرورية لمساعدة البلدان المتضررة في جهود الإنعاش التي تبذلها وبناء قدرتها على الصمود ودعم تلك التوصيات. واعترافاً بضرورة الاستجابة بقوة وفعالية، سيعقد المجلس اجتماع متابعة عام ٢٠١٨ لتقييم التقدم المحرز بشأن هذه الإجراءات.

(توقيع) ماري شاتاردوفا

السفيرة فوق العادة والمفوضة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتشيكيكا لدى الأمم المتحدة

بيان رئاسي بمناسبة انعقاد الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن آثار الأعاصير الأخيرة: لتكن خطة عام ٢٠٣٠ مراعية للمخاطر قادرة على الصمود في وجهها

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا خاصا بشأن "آثار الأعاصير الأخيرة: لتكن خطة عام ٢٠٣٠ مراعية للمخاطر قادرة على الصمود في وجهها" في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويسرني، بصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أطلعكم على الرسائل والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات التي أجريناها خلال الاجتماع.

فخلال الأشهر الستة الماضية، شهدنا كوارث شديدة الوطأة ناجمة عن أخطار طبيعية: الفيضانات العارمة في أفريقيا وجنوب آسيا، والزلازل في المكسيك، والأعاصير المدمرة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وفي الولايات المتحدة الأمريكية. ونعرب عن خالص تعازينا للضحايا وأسره، ونتضامن مع جميع السكان المتضررين وحكوماتهم.

ولقد سمعنا من الدول المتأثرة عن الخراب الذي سببته الأعاصير والفيضانات والزلازل التي ضربتها مؤخرا وعن آثارها السلبية على قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونقرّ بالآثار الأعمق وغير متناسب للكوارث في البلدان التي يزداد احتمال تأثرها بتغير المناخ ويشتد ضعفها إزاءه، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتُصنّف معظم البلدان المتأثرة ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، وهي غير مؤهلة بالتالي للحصول على التمويل الإنمائي بشروط ميسرة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد معيارا رئيسيا للحصول على هذا التمويل. وتذكّرنا هذه الكوارث بأن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ كلها أطر عمل مترابطة.

لقد كانت الاستجابة الإنسانية المبكرة حاسمة في إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش وفي توفير الخدمات الأساسية. وكان للتأهب والشراكات دور أساسي لأن الموظفين المستعدين واللوجستيات المهية والمخزونات المعدة مسبقا أتاحت وصول الاستجابة الإنسانية والإمدادات الطارئة بسرعة أكبر. ونثني على الجهود التي بذلتها البلدان نفسها ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فقد نشرت منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها، قدراتها في وقت مبكر وهي تساعد البلدان على تلبية الاحتياجات الملحة لأشد الناس ضعفا. ومع المضي قدما في عمليات تقييم الاحتياجات، تبيّن أن الاحتياجات الفورية تتركز في قطاعات الصحة، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والأمن الغذائي، والمأوى، ودعم سبل العيش في مراحل الإنعاش الأولى لأنه من المتوقع أن يستمر التشرد وتعطل سبل العيش لأشهر عدة.

العمل اللازم حالياً

- نشدد على أهمية التأهب للكوارث وعلى أهمية المساعدة الإنسانية في إنقاذ الأرواح وسبل العيش. ونرحب بالإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في مواجهة الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي وندعو إلى زيادة التمويل لتلبية متطلبات النداءات الإنسانية التي أُطلقت في أعقابها
- وندعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى ضمان استكمال الاستجابة الإنسانية بجهود للإنعاش والتعمير في الأجلين المتوسط والطويل ابتغاء وضع هذه البلدان على مسار مستدام لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ المراعية للمخاطر والقادرة على الصمود في وجهها. وينبغي أن تتصدى هذه الجهود للمخاطر وأن تسعى لإعادة البناء على نحو أفضل، متقيّدة بالالتزامات الواردة في إطار سندي و اتفاق باريس. ويجب علينا الاستفادة من المبادرات القائمة والجهود التي تهدف إلى مساعدة البلدان والأقاليم المتضررة على التعمير مع بناء القدرة على الصمود وتعزيز أوجه التكامل وتجنب الازدواجية
- ونحن ندرك أن الاستجابة المنسقة والمتسقة من جانب الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية كان لها آثار ونتائج أقوى على أرض الواقع. ونحن ندعو إلى تمويل كاف لهذه الجهات، وهو أمر بالغ الأهمية في وضع هذه المجتمعات المحلية على مسار التنمية المستدامة. ويجب أن نضمن تنفيذ تعهدات التمويل، سواء جرت على نحو ثنائي أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة، على وجه السرعة
- وندعو إلى زيادة الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث والإنذار المبكر والعمل المبكر وإلى كفاءة استجابة حسنة التنسيق وسريعة وفعالة لمواجهة الكوارث في المستقبل، يدعمها تمويل كافٍ مراعي للمخاطر يمكن التنبؤ به ويتوفّر في الوقت المناسب ويتّسم بالمرونة، بما في ذلك التمويل المستند إلى التوقعات. ونحث على زيادة الاستثمارات المراعية للمخاطر في البنى التحتية والإسكان، وندعو إلى شراكات أكثر فعالية بين القطاعين العام والخاص بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع التأمين وعموم مجتمع الاستثمار والجهات الفاعلة الدولية
- ونشجع الدول المتأثرة على استعراض سياساتها الوطنية وأطرها القانونية فيما يتعلّق بالحد من مخاطر الكوارث بغية إدماج إدارة مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي، واستعراض قوانين البناء والتقييد بها، وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وجهود التأهب والتصدي والإنعاش والإصلاح والتعمير، فضلاً عن توجيه الاستثمارات الجديدة. ونهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي أن تشارك بنشاط في مؤتمر المانحين المزمع عقده والذي سيقوده أمين عام الجماعة الكاريبية بتكليف من رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية وأن تحشد الدعم الدولي للتعمير ولبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في جميع أنحاء المنطقة. وقد تمّن الاجتماع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي المتعلقة بتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث وكذلك تقييم الأضرار والخسائر الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقييم حجم الضرر الذي تسببت به الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي ونطاقه وتوجيه الاستجابات الدولية إليه

- وتدعو إلى تعزيز التعاون والترابط والتكامل بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي من أجل تحديد نواتج جماعية وتنفيذها فيما يتعلق بالحد من العوز والخطر والضعف على مدى السنوات العديدة القادمة. وعن طريق قيامنا بذلك، يمكننا الإسهام في تغييرات جذرية في قدرة أضعف الناس على الصمود وفي حياتهم وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والظواهر الجوية البالغة الشدة

التدابير في الأمدين المتوسط والطويل

- ندعو إلى تنفيذ برامج الإنعاش والتنمية والتعمير الطويلة الأجل، بما يشمل تجديد الصناعات الرئيسية مثل السياحة والزراعة ومصائد الأسماك من أجل إيجاد الوظائف التي تشتد الحاجة إليها. والأهم من ذلك، ينبغي أن تكون الصناعات الرئيسية وسبل كسب العيش مستدامة وقادرة على التكيف مع آثار الظواهر الجوية البالغة الشدة في المستقبل والمخاطر الأخرى. ويجب أن ندعم الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة والضعيفة لتنويع اقتصاداتها وتسخير منافع الاقتصاد الرقمي لتعزيز مرونتها الاقتصادية. وندعو إلى بذل جهود متضافرة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحويل قطاعات الطاقة من خلال تحسين إمكانية حصولها على مصادر الطاقة المتجددة بأسعار معقولة، مع مراعاة أسواقها الصغيرة ومواردها المالية المحدودة
- ونشير إلى طلب تعديل المعايير التي تحدّد إمكانية الاستفادة من الموارد بشروط ميسرة وذلك بوقف الاستخدام السائد للنواتج المحلي الإجمالي معياراً والأخذ بمفهوم الضعف. وندعو الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إلى استكشاف الحلول المالية التي تأخذ في الحسبان كلا من الديون المرتفعة والحاجة الملحة إلى تمويل التعمير في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة. وندعو إلى زيادة التمويل الميسر لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشجع مقدمي التمويل الإنمائي، بمن فيهم الدائون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف، على توفير صكوك الديون الحكومية المشروطة عند إقراض هذه الدول والبلدان الضعيفة الأخرى. ونشير إلى اقتراح اللجنة مبادرة لمبادلة الديون لأغراض التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، بهدف التصدي لعبء ديون الدول المتضررة وإعادة توجيه مواردها لبناء قدرتها على الصمود في جميع أبعاد التنمية المستدامة، وتطلع إلى إحراز تقدم في هذا الصدد. ونعرب أيضاً عن القلق من أثر انسحاب المصارف المراسلة من منطقة البحر الكاريبي على القطاع المالي فيها ونقر بطلب المنطقة لاستجابة عالمية منسقة
- ونتطلع كذلك إلى عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية فيما يخص مخزون آليات الصرف السريع للتمويل في أعقاب الصدمات، ونشجعها على استكشاف مسألة الاستثمار الصامد في وجه الكوارث. كما ندعو منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية إلى متابعة الأمر من خلال مناقشة الاستثمارات المراعية للمخاطر والتمويل الرامي إلى الحد من مخاطر الكوارث، وإلى النظر في إدراج هذا الموضوع في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في دورته القادمة في عام ٢٠١٨
- ويجب أن نستكشف سبلاً لتحسين آليات إعادة التأمين. فزيادة التنويع ضرورية لكي تعمل منتجات التأمين بفعالية، سواء أكان ذلك عن طريق صندوق عالمي أم صناديق إقليمية تنطوي

على نظام إعادة تأمين معزز. ويمكن أن تتيح آليات التأمين أيضا حوافز للحد من مخاطر الكوارث الحالية وتجنب إحداث مخاطر جديدة

- ونشجع الوسطاء الماليين والكيانات التنظيمية على خفض تكلفة معاملات التحويلات المالية، وندعو الحكومات إلى خفض تكلفة التحويلات المالية، من خلال الإجراءات السياسية والتنظيمية والتكنولوجية، التي من شأنها أن تساعد في زيادة التدفقات المالية إلى البلدان المتضررة
- ويجب تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان للوصول إلى السكان المتضررين أثناء الكوارث. ويجب توجيه الاهتمام إلى إمكانية الوصول إلى البنى التحتية وتوفير الخدمات وإعداد خطط التأهب للكوارث فيما يخص الفئات الضعيفة من السكان
- وينبغي علينا مواصلة بناء قدرات متينة في مجال الاستجابة وشبكات فعالة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بوصفها أول خطوط الدفاع في مواجهة آثار الظواهر الجوية البالغة الشدة. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز تلك الجهود
- ونلاحظ بقلق أن الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ من مسببات التشرذم وندعو إلى وضع استراتيجيات فعالة لتفادي التشرذم الناجم عنها والتخفيف من حدته، وضمان توفير ما يكفي من الحماية والمساعدة للمشردين وتعزيز الحلول الدائمة ودعم تنفيذها
- وتقع على عاتقنا، نحن المجتمع الدولي، مسؤولية العمل معا من أجل تكثيف جهودنا في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المراعية للمخاطر والقادرة على الصمود في وجهها. وندعو إلى اتباع نهج متكامل في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في كل من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونحث أيضا على التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والشراكات المعلن عنها في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بجميع وسائل التنفيذ، على النحو الوارد في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ونشدد على أهمية المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية في تفادي أو تقليص مخاطر الكوارث وآثارها في المجال الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وفي هذا السياق، نقر بالإطار الاستراتيجي بشأن المعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بالكوارث، الذي اعتمده لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وهي هيئة فرعية من هيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وندعو إلى حساب منهجي للخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث وتغير المناخ، على النحو الذي بينه المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في دورته لعام ٢٠١٧، وذلك من أجل توفير أدلة إحصائية عن المخاطر لفائدة صانعي السياسات ومخططي التنمية والقطاع الخاص ابتغاء توجيه الخيارات المراعية للمخاطر
- وندعو إلى تقديم دعم دولي مطرد ومتسق للتعجيل بالإنعاش وكفالة التعمير المراعي للمخاطر وتعزيز القدرة على الصمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى احترام مبدأ تولى البلدان زمام أمورها والعمل بتواؤم مع الأولويات الوطنية للدول المتضررة

- ونشدد على الحاجة الملحة إلى مكافحة تغير المناخ وندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم للتكيف. وتتطلع إلى المداولات التي ستجري في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في بون بألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٧، ونأمل أن يؤخذ بضرورة معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية معيارا للعمل
- وينبغي أن نتصرف على وجه السرعة. والمجلس ملتزم بمواصلة تعزيز التنسيق في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يعتزم متابعة ذلك في عام ٢٠١٨ لضمان إحراز تقدم متين على أرض الواقع.